|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| itu_logo | الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16)الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016 | CCITT/ITU-T 60th Anniversary logo |
|  |  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 8للوثيقة 48-A |
|  | 30 سبتمبر 2016 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| الولايات المتحدة الأمريكية |
| آراء بشأن الوثيقة 38 المقدَّمة إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16) - التوصية ITU‑T D.53 (الجوانب الدولية للخدمة الشاملة) |

|  |  |
| --- | --- |
| **ملخص:** | لا تؤيد الولايات المتحدة الموافقة على مشروع التوصية الجديدة ITU‑T D.53 (الجوانب الدولية للخدمة الشاملة) الوارد طي الوثيقة 38 المقدَّمة إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16). |

مقدمة

يرد طي الوثيقة 38، المقدَّمة من لجنة الدراسات 3 إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16)، مشروع التوصية الجديدة ITU‑T D.53 (الجوانب الدولية للخدمة الشاملة). وكما أوضحت الولايات المتحدة في ردها على الرسالة المعممة 209 لمكتب تقييس الاتصالات، الوارد في الوثيقة 49 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، فقد حددت لجنة الدراسات 3 التوصية الجديدة المقترحة إثر عدد من التجاوزات الإجرائية والمخالفات للأصول المرعية. ونتيجةً لذلك، رأت الولايات المتحدة أن هذه الوثيقة غير مستقرة وغير مكتملة. والأهم من ذلك، فإن مشروع التوصية الوارد طي الوثيقة 38 يشوبه الخلل موضوعاً.

مناقشة

إن مشروع التوصية الذي يقع في صفحتين هو، في أحسن الأحوال، معيار تقني للاتصالات على الصعيد الوطني وليس الدولي على النحو المطلوب في الخطة الاستراتيجية لقطاع تقييس الاتصالات. وتتناول الفقرة 2.3 من المشروع المنافسة المحلية والإقليمية، والعقود بين المشغلين الوطنيين. فيما تتطرق الفقرة 5 إلى تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية، وهو شأن وطني، والسعي لتخفيض الرسوم الجمركية على معدات الاتصالات، وهو شأن سيادي وطني. ومن ثَم فإن مشروع التوصية هذا يتعارض مع أحكام الخطة الاستراتيجية لقطاع تقييس الاتصالات، التي تنص في الهدف T1 على أن يقوم قطاع تقييس الاتصالات "بوضع معايير دولية غير تمييزية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) في الوقت المناسب وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات". وعلى نحو مماثل، ينص الرقم 193 من الاتفاقية على أن تقوم لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بدراسة "المسائل التقنية والتشغيلية والتعريفية" لإعداد توصيات في هذا الموضوع بُغية تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي". وتتناول هذه التوصية الوطنية المقترحة مسائل تخضع للحقوق السيادية للدول الأعضاء وتتعارض مع الخطة الاستراتيجية لقطاع تقييس الاتصالات واتفاقية الاتحاد.

وأخيراً، فإن جوهر الكثير من المفاهيم الواردة في مشروع التوصية غير واضح. فعلى نحو مهم مثلاً، كيف يمكن لدولة عضو تختار تنفيذ هذه التوصية أن تمارس سلطة قانونية لإجبار مقدمي خدمات خارج ولايتها القضائية على المساهمة في صندوق الخدمة الشاملة الدولي. إن مشروع التوصية هذا يتناقض مع متطلبات الاتحاد الدولي للاتصالات الأساسية وغير عملي البتة.

وكما أوضحت الولايات المتحدة في ردها على الرسالة المعممة 209 لمكتب تقييس الاتصالات، الوارد في الوثيقة 49 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، لم يُنظر بنحو كاف في العمل الذي قام ويقوم به قطاع تنمية الاتصالات في مجال الخدمة الشاملة للجميع، خلال الاجتماع الذي نظرت فيه لجنة الدراسات 3 في مشروع التوصية هذا. وعلى وجه الخصوص، لم يستعرض الاجتماع جميع الأعمال التي قام بها قطاع تنمية الاتصالات بشأن هذا الموضوع على النحو المعبِّر عنه في فقرة الخدمة الشاملة من مجموعة أدوات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم يجرِ الاتصال بشأن التوصية المقترحة في أي وقت من الأوقات مع قطاع تنمية الاتصالات. وعلى هذا النحو، ينطوي الأمر في أحسن الأحوال على ازدواج العمل الذي يقوم به قطاع تنمية الاتصالات بما يتنافى مع العديد من قرارات الاتحاد، والخطة الاستراتيجية للاتحاد، والصكوك الأساسية للاتحاد، مثل الرقم 215 من الاتفاقية والقرار 191 (بوسان، 2014).

 USA/48A8/1

المقترح

لهذه الأسباب مجتمعة، ينبغي عدم الموافقة على مشروع التوصية الجديدة ITU-T D.53 الوارد في الوثيقة 38.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_